أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية : دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد2011

عربي بومدين
أستاذة مساعدة (ب) بقسم العلوم السياسية
جامعة حسيبة بن بوعلي_ الشلف
بوزيدي يحي
أستاذة مساعدة (ب) بقسم العلوم السياسية
جامعة حسيبة بن بوعلي_ الشلف

ملخص:

تحاول هذه الدراسة البحث في موضوع المأسسة كآلية ضرورية للتحديث السياسي في ظل التحولات التي تعيشها المنطقة العربية نتيجة الانتفاضات الشعبية أو ما سمي بـ" الربيع العربي " بداية من سنة2011، وكذا التطرق لعلاقة هذه الأخيرة بالمشاركة السياسية وعملية التنمية السياسية، في محاولة من الباحث لدراسة كيفية تفعيل هاته العملية من خلال العمل على تصحيح هذه الاختلالات الهيكلية على مستوى العملية السياسية، بما يتوافق ومنطق بناء دولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الإنسان والتمكين وترشيد الحكم.

الكلمات الدالة: المشاركة السياسية، المأسسة، التحولات العربية، آليات المأسسة، المنطقة العربية.

Résumé :

La présente étude porte sur le thème de l'institutionnalisation en tant que mécanisme nécessaire de modernisation politique, à la lumière des transformations qu'a subit la région arabe, suite aux soulèvements populaires ou ce que l'on appelle « printemps arabe » au début de l'année 2011 ; cette étude aborde aussi la relation de ce dernier avec la participation politique ainsi que le processus de développement politique, dans une tentative par le chercheur d'étudier comment activer cette opération, en corrigeant ces déséquilibres structurels au niveau du processus politique, selon la logique de la construction d'un état de droit et d'institutions, et le respect des droit de l'homme, et de la bonne gouvernance.

Mots clefs: La participation politique. Institutionnalisation. Transitions arabes. Mécanismes de l'institutionnalisation. La région arabe.

Summary:

This study tries to address the subject of institutionalization as a necessary mechanism to political modernization in light of the changes that took place in the Arab region as a result of popular uprisings, or the so-called "Arab Spring," at the beginning of the year 2011, as well as addressing the relationship of this latter with the political participation and the process of political development. The researcher attempts to study how to activate this process, by working to correct these structural imbalances in the political process level, to go with the logic of building a state of law and institutions and respect for human rights, empowerment and good governance.

Key words: Political participation. Institutionalization. Arab transitions. Institutionalization mechanisms. The Arab region.

مقدمة:

تنحو العملية السياسية في العالم من خلال الديمقراطية كنموذج للحكم، وما توفره من آليات مثل الانتخابات والمظاهرات والأحزاب، وتنظيمات المجتمع المدني وغيرها من المظاهر المدنية في الممارسة السياسية إلى مأسسة العمل السياسي، بوصف الأخيرة وسيلة ضرورية للتحديث، وتحقيق التنمية السياسية والتطور الاقتصادي الذي يقتضي مباشرة عملية مأسسة على كافة المستويات، والانتقال بالثقافة السياسية إلى مستوى ينسجم مع الآليات الديمقراطية التي أصبحت محل إجماع في جل الدول، خاصة المتخلفة منها بشكل عام والعربية بشكل خاص، في ظل ما تعانيه الأخيرة من أزمات مستمرة تهدد كيان الدولة برمته منذ أربع سنوات.

وتحقيق هذه الأهداف يتطلب إشراك كل مكونات المجتمع وفئاته في العملية السياسية، لذلك تبقى نسبة المشاركة السياسية ضرورة للسلطة الحاكمة والمعارضة على حد سواء في الدول العربية التي تعاني من أزمة حادة في هذا المجال، تتجلى في الاختلالات التي تشوب الانتخابات من تزوير جزئي أو كلي، والطرق غير الأخلاقية في تحصيل الأصوات، والصفقات السياسية لكسب تأييد طرف أو اتجاه ما. هذه الشوائب في حد ذاتها تعتبر من الإرهاصات الأولى المعيقة لعملية المأسسة، كما أنها ستعرقلها لاحقا، إذ تقتضي ترضية هذه الأطراف بامتيازات محددة على حساب الكفاءة والنزاهة وغيرها من متطلبات المأسسة، التي تواجهها من جانب آخر ثقافة سياسية ما قبل دولاتية تسود جل العالم العربي على غرار القبلية والجهوية والطائفية.

وفي هذا الإطار تبقى محاولة استيعاب كل هذه الفواعل في إطار مؤسساتي لضمان مشاركتها السياسية وبالتالي انجاع كل المشاريع التنموية في مختلف المجالات ضرورة ملحة، خاصة في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة العربية مع بداية الحركات الاحتجاجية في أواخر سنة 2010 وما أفرزته من تغيرات اجتماعية وسياسية، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية في الدول العربية؟ وهل يمكن تجاوز البنى التقليدية من قبلية وطائفية وجهوية، وغيرها في سبيل عملية المأسسة؟ وإذا كان هذا الأمر مستحيل

على الأقل في المدى المنظور فكيف نجعل من هذه البنى جزءا من العملية بما يضمن مشاركة سياسية قوية؟ وما تأثير إفرازات الحركات الاحتجاجية على المأسسة والمشاركة السياسية؟.

المحور الأول: المشاركة السياسية والمأسسة مقاربة ايتمولوجية:

1-مفهوم المشاركة السياسية:

كغيرها من المفاهيم في العلوم السياسية تعددت وتباينت تعريفات المشاركة السياسية بتعدد المدارس الفكرية وزوايا النظر. فمن أهمها نجد تعريف "لوسيان باي" الذي يرى بأنها تعني: "مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية"[1]. وهو هنا يقدم تعريفا واسعا فأي فعل للفرد في الحياة السياسية هو مشاركة. ولا يختلف عنه تعريف "صموئيل هنتغتون" و"جون نيلسون" حيث يفصلان فقط أشكال تلك النشاطات، ولكن بوضع شرط إضافي وهو التأثير على العمل الحكومي، فيعرفانها بالقول أنها: "النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي ، سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا، أو منقطعا، سلميا أو عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعال أم غير فعال"[2]. ولا يخرج تعريف "فيليب برو" عن هذا الإطار إذ يقول:" هي مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة"[3].

ويذهب الدكتور "عبد المنعم" المشار في تعريفه للمشاركة السياسية بالقول أنها: "شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عمله المختلفة، إذ يتجلى موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد أو المساندة أو المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير

1 – ثامر محمد كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، ط1، عمان: الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص181.

2 – **نفس المرجع**.

3 – فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998، ص301.

مخرجات النظام السياسي بما يتوافق ومطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها". أما الدكتور "جلال عبد الله معوض" فيقول:" هي تعني في أوسع معانيها حق المواطن أن يؤدي دورا معينا في صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب حدوثها من جانب الحاكم"[1].

تأسيسا على هذا يمكن القول أن المشاركة السياسية هي فعل تطوعي اختياري هدفه التأثير في السياسة العامة وإدارتها، واختيار القادة السياسيين سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أو الوطني، تهدف في الأخير إلى التأثير على مخرجات النظام السياسي، بما يتوافق والمطالب المقدمة من طرف الأفراد والجماعات.

وإذا كانت المشاركة السياسية هامة لأي نظام سياسي مهما كانت درجة تطوره، فإن أهميتها تتضاعف عند الدول المتخلفة، نظرا لدورها في عملية التحديث والتنمية السياسية، كونها أداة ناجعة لحل مشاكل التخلف والتبعية والهيمنة الأجنبية، وأحد أهم العناصر في التنمية الشاملة، وعليه فإنه كلما زادت مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي تأكدت الصفة الديمقراطية للمجتمع، كما تعد مدخلا مهما تعبر من خلاله مختلف القوى الوطنية عن أفكارها وتدافع عن مشاريعها وبرامجها بكل حرية وآليات ووسائل سلمية، بعيدا عن العنف بغية التأثير في القرارات السياسية والمشاركة في صياغتها وصنعها[2].

كما يمكن القول أن العلاقة السوية بين الدولة والمجتمع تظهر من خلال المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم (غير الحكومية) في اتخاذ القرارات، على افتراض أن المشاركة السياسية تمثل مؤشرا تفاعليا لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة، وتعد مسألة المشاركة السياسية من المسائل المهمة في عملية التنمية السياسية كونها إحدى الأدلة المباشرة والأساسية على قدرة تحقيق أهداف التنمية السياسية عبر تنمية روح المواطنة ونقل الولاء والمشاركة من خلال جعل الأفراد

1 – ثامر محمد كامل الخزرجي، **مرجع سابق الذكر**، ص182.

2 – محمد الأمين ولد سيدي باب، **مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص22.

مواطنين ملتزمين ومشاركين بصفة نشيطة ومستمرة، وفي هذا الصدد يذهب "صمويل هنتغتون" بالقول: " المشاركة السياسية أحد عناصر التنمية السياسية، واقترنت الأخيرة لديه، بالعلاقة بين المأسسة السياسية من ناحية والمشاركة السياسية من ناحية أخرى."[1]

في الإطار نفسه يحدد "لوسيان باي" ست أزمات مترابطة في مواجهة عملية التنمية السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة المشاركة السياسية وهي مشروطة في حلها بحل أزمة المشاركة السياسية وهي: (أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة الاندماج، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع)[2].

كما تعد المشاركة السياسية أحد المعايير في قياس وتحديد نمو النظام السياسي ومؤشرا رئيسيا في الحكم على ديمقراطيته، والقول بأن نظاما ما نظاما ديمقراطيا هو ذلك النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من جانب المواطنين سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين[3]. ويمكن تحديد دور المشاركة السياسية في تعزيز التوجه نحو الديمقراطية من خلال إشراك الجماهير في العملية السياسية في النقاط التالية[4]:

- أحد الأدوات المهمة في إشراك ومساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.
- تساهم في إعادة هيكلة تنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساته وعلاقاته.
- أحد المعايير المهم في الحكم على شرعية السلطة السياسية وبالتالي تجاوز أزمة الشرعية.
- توفر فرصة مهمة للسلطة للتعرف على الشعب ورغباته واتجاهاته وبالتالي رابطة مهمة بين الدولة والمجتمع.

1 – ثامر محمد كامل الخزرجي، مرجع **سابق الذكر**، ص182–183.

2 – **نفس المرجع**، ص183.

3 – **نفس المرجع**، ص183.

4 – **نفس المرجع**، ص183–184.

2- مفهوم المأسسة:

قبل التعريف بعملية المأسسة لا بد من الإشارة لتعريف المؤسسة وأبرزها لـ "صمويل هنتغتون" الذي يقول بأنها: "أنماط من السلوك الثابت والمقيم والمتواتر بين الأفراد"[1]. من هنا يمكن القول أن المؤسسات هي مجموع المظاهر والأنماط السياقية التي تمثل الخيارات الجماعية والتي تحدد وتقيد وتعطي الفرص للسلوك الفردي. أما المأسسة فهي تعني في أبسط معانيها تلك العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات درجة متزايدة من الثبات والانتظام والاستمرارية، كما يقصد بها مجموعة العناصر التنظيمية الرسمية ذات العلاقة بالنظام السياسي، وتشمل كل من المؤسسات التشريعية، التنفيذية، القضائية، البيروقراطية.

ومأسسة العملية السياسية تعنى احتواء عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ضمن إطار المؤسسات السياسية، مما يسهل على النظام السياسي اكتساب قدر يعتد به من الشرعية السياسية، وعقلانية العملية السياسية، ذلك أن المؤسسات والمناصب تسمح في إطارها بالعمل على أساس الكفاءة المهنية، مما ينعكس مباشرة على واجباتها تجاه المواطنين.علاوة على عمومية العملية السياسية حيث يلغي العمل المؤسسي الاعتبارات الشخصية ويعتمد اعتبارات المواطنة ويركز عليها. إضافة إلى استقرار العملية السياسية لأن العمل في المؤسسات لا يتأثر بتغير الأفراد[(2)].
ويضع "صموئيل هنتنغتون" أربعة معايير تحدد درجة المؤسساتية تتمثل فيما يلي[(3)]:

1- التكيف: ويقصد به قدرة المؤسسة على التكيف ومواجهة كل التحديات التي تعترضها، وكذا محاولة تجاوز عقبات البيئة الداخلية والخارجية على حد سواء.

1 – صموئيل هنتعتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي،1993، ص21.

(2) – عبد العظيم محمود حنفي، **النظم العربية ومأسسة العملية السياسية**، على الرابط:
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2485

(3) – عبد العالي عبد القادر، **محاضرات النظم السياسية المقارنة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية–جامعة مولاي الطاهر–سعيدة، 2007–2008، ص21–22.

2- التعقيد: أي كلما ازداد التنظيم تعقيدا كلما ارتفع مستواه المؤسسي، ويظهر هذا التعقيد من خلال درجة تعدد وحدات المؤسسة الفرعية وتنوعها، وكذا درجة تنوع وظائف المؤسسة وتعددها.

3- الاستقلالية: ويقصد بها مقدار الوجود المستقل للتنظيمات والإجراءات السياسية عن تجمعات وطرائق سلوك اجتماعية أخرى.

4- التماسك: ويقصد به عدم وجود خلافات وصراعات – خصوصا الشخصية منها- داخل المؤسسة.

3- العلاقة بين عملية المأسسة والمشاركة السياسية:

تقتضي عملية المأسسة بناء سلطة سياسية قومية تضمن المساواة بين المواطنين وإقامة نظام قانوني، قائم على احترام الحقوق والحريات العامة، وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والفعالية، وفي إطار من الشفافية بما يتضمنه الحكم الراشد القائم على المساءلة والفعالية، والعمل على توسيع المشاركة الاجتماعية في الحياة السياسية العامة، وتدبير الشأن العام في إطار الديمقراطية التشاركية. والمؤسسات توفر القنوات التي تمكّن المواطنين من المشاركة السياسية، كما تشكل الإطار العام للعملية السياسية والمحافظة على الاستقرار السياسي بوجه عام، ولهذا يربط "صموئيل هنتغتون" بين المأسسة والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، حيث يرى أن تحقيق هذا الأخير مرهون بمدى بناء مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقرار[1].

فبناء المؤسسات السياسية لا يمثل استجابة لمطالب المشاركة السياسية وحدها، بل هي أداة للحفاظ على الاستقرار السياسي من جراء التهديد الذي يتعرض له بفعل اتساع حجم الضغط الموجه نحو النخب الحاكمة من جانب القوى الاجتماعية الساعية للمشاركة السياسية(2). إذ يتوقف الاستقرار السياسي على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من ناحية، ودرجة المأسسة من

1 – ثامر محمد كامل الخزرجي، **مرجع سابق الذكر**، ص184.

(2) – عبد العظيم محمود حنفي، **مرجع سابق الذكر**.

ناحية أخر. وعليه يمكن القول أنه كلما تمتعت المؤسسة بالاستقلالية أمكننا وصف النظام السياسي بأنه نظام مؤسسات لا يخضع لأي ولاء قبلي وجهوي أو عشائري، ويظهر ذلك من خلال الاستقلالية في الميزانية والاستقلالية في تولي المناصب القائم على الكفاءة بعيدا عن منطق الولاء العشائري الضيق الذي لا يخدم المؤسسة ولا يخدم حتى فكرة الولاء للوطن.

المحور الثاني: ضرورات المأسسة في ظل التحولات العربية:

تمر الدول العربية في الآونة الأخيرة بأهم منعرج تاريخي نظرا للأزمات العديدة التي تشهدها منذ سنة 2011، وإن كانت نتيجة لجملة من المشاكل الاختلالات التي تعيشها منذ الاستقلال إلا أنه في هذه المرحلة اتسعت رقعة المواجهة على المستوى الداخلي–الداخلي، ورغم كل الاتهامات الموجهة للعوامل الخارجية في تأجيج المشاكل إلا أن العامل الداخلي يبقى الأهم والأساس على الأقل في بدايتها. والواقع الحالي يؤشر لاحتمال انقسام بعض الدول على غرار إقليم برقة في ليبيا وجنوب اليمن وسوريا التي من المحتمل أن تقسم إلى أربعة دول، وما يجري في العراق منذ أشهر في محافظة الأنبار بين عشائرها والحكومة المركزية في بغداد، وهذه كلها مخاطر تهدد كيان الدولة في حد ذاته كما سبق الإشارة.

فجل الدول العربية أصبحت تعاني من ظاهرة الإفلاس السياسي [1]. وبغض النظر عن الجدل حول الأسباب وترجيح عامل دون الآخر، فإن مما لا جدال فيه أن خضوع الفعل السياسي العربي لمنطق غير مؤسساتي في التسيير، وسيطرة المؤسسة العسكرية أو الرئاسة على مجمل الحياة السياسية، ومعانات الاثنتين من الثقافة السياسية السائدة حيث صعوبة الفصل بين السلطة والدولة، وهذا ما دللت عليه الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية والتي تباينت فيها ردود أفعال المؤسسة العسكرية بين التحفظ أو الحياد كحالتي تونس ومصر (تطور دور الجيش في مصر

(1) – ظاهرة الإفلاس السياسي توجد في مجتمع ما عندما تعجز دولته علي إنشاء مؤسسات عصرية ومتطورة وقادرة علي الاستجابة لتحديات المستقبل. وإن عجز المؤسسات الحكومية علي القيام بالوظائف الأساسية المنوطة بها يدفع بالإفراد في المجتمع للبحث عن وسائل ومؤسسات آخري حتى ولو كانت غير رسمية (أوقد تكون في بعض الأحيان غير شرعية) لتحقيق أهدافهم الخاصة، لتفاصيل أكثر أنظر: محمد بالروين، **من مفهوم المؤسسات السياسية**،(31جويلية 2010)، على الرابط:
http://www.libya– watanona.com/adab/mberween/mb310710a.htm

لاحقا بشكل أكثر سلبية بعد تصدرها المشهد السياسي من جديد)، أو الانقسام كحالة اليمن، أو الانحياز التام في حالتي ليبيا وسورية. حتى باتت الكثير من الدول تصنف في خانة الدول الفاشلة[1].

وحملت هذه المؤسسة مسؤولية كبيرة في الدفع إلى هذا الوضع أولا، وعدم التعامل معه بمهنية ومسؤولية ثانيا، إذ شبه تعاطي المؤسسات الأمنية في العالم العربي بممارسة أدوارا قمعية أقرب ما تكون لما تقوم به عصابات الجريمة المنظمة[2]. ومن هنا جاءت المطالب بإعادة النظر في عمل هذه المؤسسات والمطالبة بالإصلاح الجذري لها، فتحقيق السلام الاجتماعي أولا ثم الأمن والأمان، قد يغدو مستحيلا على المدى الطويل من دون إقامة نظام أمني يكتسب شرعيته من القانون، وتقوم فعاليته على أداء ملتزم به في الممارسة العملية، والذي يقوم على احترام الحقوق والمتصف بالشفافية والخاضع للمحاسبة والمساءلة وتحمل المسؤولية[3]. وعليه فإن مواجهة التحديات الأمنية لا

(1) – دخل مفهوم الدولة الفاشلة"Failed State" النقاشات الإستراتيجية منذ 1990، بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، حينما أشار المنظرين الجيوسياسيين إلى أنه منذ 1945 أغلب النزاعات التي وقعت كانت حروب أهلية التي أثرت بشكل كبير على الدول. فبداية ربط المصطلح بالحالة الصومالية، ثم امتد إلى المناطق التي تشهد أزمات إنسانية خانقة (هايتي، ليبريا، رواندا،...) ثم الجمهوريات السابقة للإتحاد السوفيتي التي فقدت السيطرة على مناطق من أقاليمها حيث أطلق هذا المصطلح من طرف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" "B.Klinton" لوصف بعض الدول التي بات فشلها في لعب وظائفها الرئيسية يمثل تهديدا للأمن الدولي. لتفاصيل أكثر أنظر: نعوم تشومسكي ، **الدول الفاشلة: سوء استغلال السلطة والهجوم على الديمقراطية**. ط1، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية،2006، ص.2.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى تعريف معهد "Stratigic Assement" إلى أن الدولة الفاشلة هي الدولة غير القادرة على تسيير تحديات النزاعات الإثنية العشائرية، القبلية أو الدينية، مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات لحقوق الإنسان التي تبدأ بانهيار دولة القانون وصولا إلى حركة اللاجئين".

Maurice Ronai, ''Failed states'', **Claire d'étude stratégiques**, n°20, (2eme trimestre, 1997) .
http://www.cirpes.net/IMG/_article_PDF/article_83.pdf

2 – Omar Ashour, «Finishing the Job: Security Sector Reform after the Arab Spring,» **World Politics Review** (28 May 2013), http://www.worldpoliticsreview.com/articles/12980/finishing-the-job-security-sector-reform-after-the-arab-spring

3 – يوسف محمد الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد416، (أكتوبر2013)، ص21.

تتم وفق مقاربة إصلاح وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية، بقدر ما تتصل بإيجاد مقاربة مبدعة وجديدة للأمن قائمة على الأمن الإنساني من خلال تحرير الفرد من الخوف والحاجة وحماية كينونته من خلال الحماية والتمكين[1]. فالنظم التسلطية العربية القائمة على تضخيم الأجهزة الأمنية تجاهلت في ذلك مقاربة الأمن الإنساني مركزة بصفة كبيرة على مقاربة واقعية قائمة على أمن الدولة والنظام، وهو ما ظهر فيما بعد من خلال تعرض شرعيتها للتحدي من قبل قوى التحول السياسي والاقتصادي، وهي المقاربة التي أدت في نهاية المطاف إلى إنتاج علاقة سلبية مع المواطنين والتعرض لحقوقهم ولأمنهم الإنساني[2]. وعملية الدمقرطة المتضمنة بالضرورة إصلاح القطاع الأمني والقضاء ونظام العدالة، تمس بالضرورة أيضا الحاجة إلى صياغة عقد اجتماعي جديد، والعمل على إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع ضمن رؤية شاملة تجعل الفرد محور أي عملية سياسية أو أمنية، بما يخدم أمنه في إطار يضمن له التفاعل والمشاركة من خلال التمكين للمجتمع المدني[3].

ومخرجات العملية السياسية ككل تسير في اتجاه معاكس للمأسسة، فما يجري حاليا هو تكريس الانقسامات المجتمعية على أسس وخصوصيات كل مجتمع دون تجاوزها، حيث تقتضي شرعنة السلطة والمعارضة لحضورهما في المشهد السياسي كسب أكبر قدر من الأصوات في الانتخابات وغيرها من مظاهر المشاركة السياسية التي تدلل على التأييد الشعبي لهذا الطرف أو ذاك كالمظاهرات والإعلام، بل انتقل الصراع إلى مواقع التواصل الاجتماعي حيث يجند الطرفين مناضليهم للترويج لأطروحاتهم، للتدليل على شعبيتهم. وفي هذا السياق فإن الفاعلين السياسيين المحليين لا يحاولون تغيير الأنماط السياسية ما قبل دولتية، وإنما يرسخونها ويكرسونها ويستثمرون فيها قصد كسب المكونات المجتمعية المستهدفة إلى صفوفهم، وهذا ما يتجلى في

1 – Programme des nations unies pour le développement humain (PNUD 94), **Rapport mondial sur le développement humain 94**. Paris : économica, 1994, p 36.

2 – يوسف محمد الصواني، **مرجع سابق الذكر**، ص23.

3 – **نفس المرجع** ، ص24.

زعماء القبائل أو الطوائف أو الطرق الصوفية والزوايا، ما أدى إلى انقسامات مجتمعية عمودية وأفقية.

ولتجاوز كل هذه المشاكل التي تساهم في تأزيم الأوضاع بتوسيع دائرة الانقسامات، وجعل التباينات والتمايزات الوطنية شروخ اجتماعية، قابل للاشتعال في أي لحظة ولأتفه الأسباب، خاصة لما تنتقل إلى "العنف المؤسس" الذي لا تجد القوى الخارجية بدا للاستثمار فيه، لابد من عملية المأسسة التي تعتبر صمام الأمان الوحيد الذي يحول دون التوظيف السيئ للسلطة والتعسف في استخدام القوة، كما أنها تتيح المجال لكل مكونات المجتمع بمختلف أطيافه للمشاركة السياسية، وهي فضلا عن ذلك الطريق الأنجع لتحقيق النمو والتطور، وما يترتب عليه من استقرار وتجنب محاولات التغيير الثورية والعنيفة والضمان لانتقال سياسي سلس وهادئ.

المحور الثالث: معوقات المأسسة وآليات تفعيلها كمدخل للمشاركة السياسية في الوطن العربي

1- الأحزاب السياسية: مؤسسة ضد المأسسة:

والدولة الحديثة بما تشمله من مؤسسات تحتاج إلى ثقافة سياسية منسجمة مع أجهزتها، وهنا يفترض بالأحزاب السياسية أن تكون هي المنوط بها الإشراف على عملية المأسسة باعتبارها أبرز مؤسسة سياسية بعد المؤسسات الرسمية، لكنها تعيش في جل الدول العربية الكثير من الأزمات، وتعاني من نفس الأمراض التي تعاني منها السلطة، ولذلك يكثر الحديث عن غياب الديمقراطية داخل الأحزاب في كل البلدان العربية، إذ يقبع رئيس الحزب على رأسه حتى ينتهي بيولوجيا في غالبها. وبعده يندر أن يستمر الحزب دون انقسامات متعددة.

وهناك ظاهرة جديدة أصبحت تطفو إلى السطح تتمثل في الأعداد الكبيرة من الأحزاب التي لا تتناسب مع تعددية المجتمع بحد ذاته، ففي التجارب الديمقراطية، تتطابق التعددية الحزبية مع التعددية السياسية، بحيث يكون الحزب تأطيرا لتوجه سياسي معين وقوة اجتماعية متميزة، الأمر الذي يسمح بخلق نوع من التباين بين حزب وآخر، سواء على مستوى إيديولوجيته أو إستراتيجيته

السياسية[1]. وهذا ما لا نشهده في جل الدول العربية. وإن كانت غالبا ما تتهم السلطة بخلق هذه الأحزاب لضرب المعارضة وإضعافها كما تتهم بالوقوف وراء الانقسامات داخلها، إلا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إرجاع تشبث رؤساء الأحزاب بقيادتها لفترات طويلة للسلطة السياسية أيضا، ما يعني وجود اختلالات حقيقة داخل الأحزاب، وما تفعله السلطة هو لربما الاستثمار فيها فقط.

ومن جانب آخر فإن الكثير من الأحزاب السياسية تعاملت مع البنى التقليدية كخزان تصويتي لا أكثر، واشتغلت على توظيف الهويات الجزئية على المستوى الوطني، ففي الدول حيث التعددية الإثنية واضحة المعالم لا تخطئ العين تلك الانقسامات على المستوى السياسي، خاصة في لبنان والعراق واليمن، حيث التعددية على أساس طائفي، وفي الدول المغاربية أيضا تبرز الأحزاب الممثلة للأمازيغ، وفي مصر كان من الواضح أيضا ذلك التباين الإسلامي القبطي الذي برز في دعم الأقباط ممثلين في المؤسسة الكنسية للقوى العلمانية. وعلى المستوى المحلي أصبحت العملية السياسية تخضع بشكل شبه كامل للمنطق الإثني سواء كان ديني أو قبلي أو عشائري، ولا شك أن هذه المظاهر لا تستقيم مع الأداء السياسي المؤسساتي السليم.

إذن فالأحزاب التي يفترض أنها جسر العبور إلى الديمقراطية، والانتقال من الثقافة السياسية التقليدية إلى الحداثة بما تستلزمه من ثقافة مؤسساتية أصبحت عائق في حد ذاتها، وهذا الجسر يحتاج لصيانة من جهة، والبحث عن وسائل عبور أخرى وعدم التشبث به. وهذا ما كشفته أيضا المراحل التالية للتغير السياسي الذي طرأ على المنطقة العربية منذ سنة 2011 إذ كانت الأحزاب السياسية والقوى التقليدية سبب تأزيم وليس حل، حيث استمرت الاستقطابات بين الخصوم السياسيين بنفس الآليات وحتى الخطاب السابق للاحتجاجات التي أسقطت الأنظمة، وتجلى ذلك بشكل خاص في مصر، حيث لم تجد الكثير من الأحزاب غضاضة في الاستعانة بالمؤسسة العسكرية مرة أخرى للانقلاب على العملية الديمقراطية برمتها نكاية في حركة الإخوان المسلمين في مصر. دون اغتنام الفرصة السانحة للتغير، وكل ذلك كان على حساب إرساء قواعد سليمة

(1) – زين العابدين حمزاوي، الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي بالمغرب، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **العدد16**، **(خريف2007)**، **ص101-128**.

للعمل السياسي، والإشكالية الأهم تمثلت في توظيف "مبادئ المأسسة"، في خضم هذا الصراع إذ بررت القوى العلمانية سلوكياتها بالتوجس من "الدولة الدينية" التي يسعى الإسلاميون لإقامتها، ودعت إلى "دولة مدنية" في حين الأخيرة لا تقبل أيضا دور للمؤسسة العسكرية مثلما هو عليه الحال في مصر على سبيل المثال لا الحصر.

2- الفواعل الجديدة وآليات المأسسة:

أفرزت الحركات الاحتجاجية والتحولات المجتمعية التي ترافقها، بروز فواعل جديدة خارج إطار التنظيمات المعروفة على غرار تلك الائتلافات الثورية، وشباب الألتراس، (وهي تنظيمات مناصري الفرق الرياضية التي تحولت للعب دور سياسي)، و"حركة تمرد" التي مهدت للانقلاب في مصر، وغيرها من الحركات. فكما ظهرت في مصر قبيل الثورة حركات على غرار "كفاية"، و"6أبريل"، فإنه في الجزائر ظهرت أيضا حركة "بركات"، وقبلها في المملكة المغربية "حركة 20 فبراير"، والبعض من هذه الحركات على عكس المرحلة السابقة انطلقت كصفحات في مواقع التواصل الاجتماعي للتحول إلى حركات واقعية، وكلها أصبح لها تأثير سياسي كبير جدا، فغني عن التذكير أن "ثورة 25 يناير" انطلقت من الفيسبوك، هذا ما دفع الباحثين والسياسيين على حد سواء إلى إعادة النظر في أهمية مواقع التواصل الاجتماعي ومحاولة كل الأطراف استغلال هذا الفضاء. وهناك أيضا حركات انطلقت من هذا الفضاء على شكل جمعيات اجتماعية تحولت للواقع مثل "ناس الخير" في الجزائر، أو الترويج لأعمالها ساهم في توسيع نطاقها وفتح فروع لها على المستوى الوطني أو محاكاتها في دول أخرى، ويشهد هذا الفضاء الكثير من الحركات المتنوعة والتي يصعب تحديد مسارها وتوقع حجم انتشارها، ولكن المؤكد من كل هذا أن هذا الفضاء أصبح مجال خصب للحركات الاجتماعية مما يجعلنا أمام أشكال جديدة من المشاركة، وما يميزها عن العقود السابقة أنها أضحت مشاركة سياسية غير مؤسساتية، وهذه أهم إفرازات الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية.

فقد وفّرت وسائل التواصل طرائق للمشاركة السياسية أكثر فعالية من الأحزاب السياسية والاتحادات الطلابية، ومنظمات المجتمع المدني التي تميزت بالضعف والهشاشة[1]، كما أن قدرة الحركات الإحتجاجية الوليدة عنها تميزت بما يمكن وصفه ب"الطهر السياسي" أو "العفة السياسية"، على عكس الحركات التقليدية، لذلك استطاعت حشد قطاعات واسعة من الشعب حولها، ولكن فتوة هذه الحركات وعدم تحولها إلى مؤسسات وانعدام العمل المؤسساتي فيها من الأساس تقريبا هو ما جعلها تخفق في الاستحقاقات السياسية التالية، وتتقدم بدل عنها الأحزاب السياسية التقليدية لامتلاكها مستوى من العمل المؤسساتي، ولكن الأخيرة بسبب عللها أفسدت وأعاقت هذه التحولات كما أسلفنا سبقا.

وهذه الطاقات الحيوية والكبيرة يجب دمجها كلها في العملية السياسية لكن في الاتجاه الإيجابي لإشراكها في العملية التنموية والاستفادة من حيويتها ونشاطها، وقدراتها الإبداعية، ولكن الولوج في مشروع تنموي شامل يقتضي أن تصب كل الجهود باتجاه عملية مأسسة للحياة السياسية بإصلاح مؤسسات الدولة من جهة حتى تستوعب هذه التحولات، وإيجاد أطر مؤسسية جديدة تدمج فيها الحركات الناشئة والبنى التقليدية القديمة على حد سواء.

وإن كانت الحركات الاحتجاجية تعتبر من جهة أدوات احتجاجية لقطاعات اجتماعية تشعر بالغبن والاستبعاد، ولا سبيل إلى تجاوزها بدون دولة ديمقراطية وتوافقية تقوم بصياغة مفهوم جديد للعلاقة السياسية تضمن الاستيعاب والمشاركة، وتوزيع الثروة، والاعتراف بوجود قوى سياسية جديدة ممثلة في حركات احتجاجية تملك من التأثير والقوة ما قد لا تملك مؤسسات التمثيل النيابي التي تخضع لسطوة أصحاب المصالح[2]. فإنها يمكن أن تلعب دور المؤسسات الوسيطة التي

(1) – خليدة كعسيس، "الربيع العربي" بين الثورة والفوضى، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد421، مارس2014، ص225.

(2) – محمود صلاح عبد الحفيظ، **الفرصة السياسية الحركات الشبابية والدولة فيما بعد الربيع العربي!**، معهد العربية للدراسات، **2013/12/26**، على الرابط: http://www.arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/3975

كانت تمثل أصحاب المصالح، فتلك الحركات تسعى إلى القوة من خلال الاحتجاج، ولا ترضى بان تُحتكر القوة من خلال المؤسسات النيابية التي في نظرهم الوجه الآخر لجماعات المصالح[1].

3- الأغلبية الصامتة والعزوف عن المشاركة السياسية:

تسعى كل الفواعل السياسية لإشراك أكبر قدر من المواطنين في العملية السياسية، وبغض النظر عن أهمية الحدث السياسي فإنها تصطدم بعزوف نسبة معتبرة من المشاركة في الأحداث السياسية وتحديدا لما يتعلق الأمر بالانتخابات، وقد تجلى ذلك في نسبة المساهمين في الحركات الاحتجاجية العربية في المجتمع، فالموجة الثورية في مصر سنة 2011، أو ما تعرف "بثورة 25 يناير" أثبتت التقديرات لاحقا عقب الانقلاب أنها كانت في حدود الثلاثة ملايين من بين كل الشعب المصري، وهذا ما يصطلح عليه البعض بالأغلبية الصامتة[2].

بداية فإن عزوف هذه الطبقة عن المشاركة في الأحداث يدلل على رفضها لها، كما أن التعليق عليها والذي أصبح أكثر في مواقع التواصل الاجتماعي أحد أشكال المشاركة السياسية، ومحاولة إشراك كل المجتمع أو جله في الآليات الديمقراطية ممثلة في الانتخابات يبقى أمر صعب جدا وشبه مستحيل، وهذا يظهر حتى في الدول التي توصف بالديمقراطيات العريقة حيث لا تتجاوز في الكثير من الأحيان نسبة المشاركة 50 بالمائة. وتجدر بنا الإشارة في هذا السياق إلى أن الكثير من المنظرين مثل "شومبيتير"، و"روبرت داهل"، و"جبرائيل ألموند"، "سيدني فيربا"، و"ألبرت هيرشمان"، يشيرون إلى تقلص المشاركة السياسية التي تتطلب اقتراعا جماهيريا واسعا حيث يفضل البعض التجمعات الصغيرة، مع تفضيل المواطن الراشد المشاركة في أشكال أخرى مثل المظاهرات، وحماس اللوبي داخل الجمعيات المحلية، والإعتصامات، وغيرها[3].

---

(1) – **نفس المرجع**.

(2) – يطلق عليها في مصر أيضا "حزب الكنبة"، وهي الفئة الكبيرة التي تكتفي بالتعليق على الأحداث دون المساهمة فيها.

(3) – سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**، كتب عربية، ط1، 2005، ص17.

والخطورة في هذه الظاهرة أنها أصبحت تقترن بثقافة اللامبالاة التي باتت سائدة في المجتمعات العربية، والعزوف ليس عن الانتخابات وإنما عن كل ما له علاقة بالسياسة، وإن كان البعض يحمل الأنظمة السياسية مسؤولية ذلك كونها كرهت المواطن في السياسة بسبب التزوير، وغلق اللعبة السياسية مما جعل المواطن يزهد في السياسة لعلمه المسبق بنتائج الانتخابات وعدم ثقته بالقائمين على العملية برمتها. غير أن الواقع يكشف في سياق آخر أن هذا الفعل يخضع لتغيرات المشهد السياسي بين الفينة والأخرى، حيث كشفت الحركات الإحتجاجية عن مستوى من الفعل السياسي كان له القدرة على إسقاط أنظمة، ومن جهة أخرى انخراط الكثير من الشباب في الحركات الثورية المسلحة في ليبيا واليمن يعبر عن قدرة للتجنيد السياسي، واللافت في هذا السياق أن هذه التنظيمات حتى المتطرفة منها مثل جبهة النصرة والدولة الإسلامية بالعراق والشام "داعش"، كانت لها قدرة كبيرة على التجنيد أكثر من تلك التي يتمتع بها "الجيش الحر"، وغيره من التنظيمات، حتى أن الأحزاب السياسية كانت مضطرة لتلبية مطالب هذه التنظيمات في مرحلة ما أو البعض منها من أجل استمرار مصداقيتها.

هذه الظواهر التي واكبت الحركات الاحتجاجية دللت على مستوى كبير من المشاركة السياسية غير الرسمية، بل والمنافسة القوية في هذا المجال، وهو ما يتجلى أيضا وحتى في وقت سابق للحركات الاحتجاجية في ميل الشباب لتنظيمات المجتمع المدني الناشطة في المجال الخيري بشكل خاص وتجنبه لكل ما له صلة بالسياسي، وحتى في المجال الديني فإن الاتجاه السلفي الذي ينزح لخطاب يتعفف ويزهد من الممارسة السياسية والمشهور عنه مقولة عالم الدين الشيخ الألباني "من السياسة ترك السياسة" لقي الكثير من القبول لهذا السبب إضافة إلى أسباب أخرى ليس هذا مجالها.

والأغلبية الصامتة تبقى في النهاية معبرة عن موقف الرفض لسياسيات الحكومة، وبالتالي هي أقرب للمعارضة منها للحكومة، وقابلة للتعبئة من طرف الأخيرة أكثر من السلطة، وحتى مشاركتها في الانتخابات تبقى سلبية كنسبة الأوراق الملغاة في الانتخابات التشريعية الجزائرية سنة 2012

والتي بلغت قرابة المليوني ورقة، وهو أكبر من عدد الأوراق التي حصل عليها حزب جبهة التحرير الوطني وفاز بالأغلبية.

وإن كانت الظاهرة تعزى بشكل أو آخر أيضا إلى النزعة المادية، والفردانية، وانتظار المقابل الشخصي والمباشر لأي سلوك والمنفعة الشخصية، فهذه الظاهرة تبقى مرضية وغير صحية إذا ما أقرنت بثقافة المواطنة. إذ تقتضي الأخيرة المساهمة من طرف الفرد في نهضة ورفعة وطنه بالقيام بواجباته، دون الحصول بالضرورة على حقوقه، وعلى العكس النضال من أجل الحقوق جزأ لا يتجزأ من ثقافة المواطنة.

4- عجز المقاربة القانونية:

يجمع الكثيرون على أن النصوص الدستورية في الغالب جيدة وتكفل مساحات واسعة للعمل السياسي، لكن الملاحظ على الأقل أن الممارسة السياسية من طرف السلطة والمؤسسات الرسمية حاليا بعيدة جدا عن النصوص الموجودة. و عليه فإن أي إصلاح قانوني مهما كان جيدا سيبقى عاجزا عن تحقيق ما يبتغى منه ما لم يرفق بإرادة سياسية جادة وحقيقية في مختلف المستويات، وأبرز الأمثلة على ذلك عجز الأحزاب السياسية عن تقديم نموذج لممارسة سياسية بجودة رغم اختصاصها بصياغة قوانينها الداخلية، لذلك لابد من القفز على المقاربة القانونية وجعلها لاحقة لربما أو موازية للعمل السياسي وليس سابقة له، خاصة في ظل توظيفها من طرف السلطات القائمة لتبرير استمراريتها، وجعلها من إنجازاتها، في حين هي أول من يدوس عليها.

ولعل الحالة المصرية تكشف كيف أن الأوضاع السياسية تأزمت أكثر بعد الدستور الجديد الذي أقر عقب الانقلاب العسكري في جويلية 2013، والذي أثير جدل كبير حول طريقة صياغته، والجدل الذي شهده الدستور التونسي الذي لم يفرغ المجلس الوطني التأسيسي من صياغته إلا بعد سنتين ونصف من العمل، والأمر نفسه بالنسبة للدستور الليبي إذ تأثر بشكل كبير بالأوضاع التي تمر بها البلاد حيث قاطع الأمازيغ انتخابات اللجنة التأسيسية لصياغته، وأيضا في الجزائر هناك مطالبات بدستور جديد. لذلك يرى الخبراء في هذا المجال أيضا بأن

مسار صياغة الدستور ينبغي أن يكون منفتحا وأن يتضمن مساهمات قطاع واسع من العناصر الفاعلة أبعد من الأحزاب السياسية[1].

الخـــاتمة:

ناهيك عن دور التنشئة السياسية في المساهمة في الرفع من نسبة المشاركة السياسية، والتعليم الجيد، والمزواجة بين المأسسة والمشاركة السياسية والمحافظة على العمليتين دون تعارضهما أو تصادمها، في ظل التحولات الراهنة وما تمنحه من فرص، وما تفرزه من تحديات في نفس الوقت يتطلب جملة من الأمور لعل أهمها:

1- تعتبر "التكنوقراطية" أي الحكومات التكنوقراطية، المكونة من مختصين من الحلول المعتمدة في المراحل الانتقالية وعند الأزمات السياسية، وهذه المرحلة تقتضي اعتماد التكنوقراطية على المستوى المركزي ولفترة زمنية طويلة نسبيا، أما على المستوى المحلي فيترك المجال للأحزاب السياسية وكل القوى الفاعلة في المجتمع لإنضاج عملية تحول متوسطة المدى. والتكنوقراطية في هذه المرحلة سبيل لتحقيق المأسسة حيث الحسابات التقنية تستلزم عدم المجاملة بين مختلف الأطراف، كما يتوجب أن تسند بنظام قضائي قوي، وهذا جزء من عملية المأسسة بل هو عمودها الفقري.

2- لا يمكن تجاوز البنى التقليدية في أي حال من الأحوال وبأي شكل من الأشكال، وعلى العكس فإن لها دور كبير جدا في المحافظة على الاستقرار في حال المخاطر، وأيضا تملك توطيد وتمتين الروابط الوطنية، كما تملك تفكيكها، لذلك يتوجب محاولة مأسستها في نطاقها المحلي بدل استغلالها على المستوى الوطني وتوظيفها في مجالات أكبر من حجمها، وفي غير سياقها.

3- تبعا لذلك قوة المؤسسات غير الرسمية في سياقها الاجتماعي المحلي أمر طبيعي جدا، بل قد يكون مطلوب في الكثير من الأحيان بشرط ضبط العلاقة بينها وبين مؤسسات

(1) – ألفارو فاسكونسيلوس وجيرالد ستانغ، الإصلاح الدستوري في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، **مؤتمر مبادرة الإصلاح العربي بالتعاون مع مؤسسة أبحاث السياسات الاقتصادية في تركيا**، أنقرة 21/20 سبتمبر 2012.

الدولة الأخرى، ولكن الخطورة لما يحاول مكون مجتمعي الاستحواذ على مقدرات الدولة، ومحاولة تسخير مؤسسات الدولة لخدمة المكون الذي يمثله، وهذا ما يؤدي إلى شعور المكونات الأخرى بالتهميش فتلجأ إما لمحاولة التموضع هي الأخرى داخل مؤسسات الدولة بما يمكنها من امتيازات مشابهة، وفي هذه الحالة نكون أمام معادلة صفرية بين هذه المكونات الأمر الذي من شأنه ليس إضعاف مؤسسات الدولة فحسب، وإنما تهديد الوحدة الوطنية، وتشجيع الحركات الانفصالية، أو زيادة حجم النشاط خارج الإطار المؤسساتي وبوسائل غير قانونية قد تكون عنيفة في الكثير من الأحيان.

4- أثبتت المقاربة الأمنية أيضا فشلها في احتواء الأزمات بل كانت سبب تأجيجها، خاصة في ظل التداخل بين مفهومي السلطة والدولة، ولذلك يتوجب إعادة النظر في دور المؤسسات الأمنية السياسي، وعدم جرها لمعترك الساحة السياسية، خاصة في ظل احترام الأطراف المختلفة للوسائل السلمية في نضالها السياسي.

5- كانت الحركات الإسلامية المتطرفة، والتي تبنت العنف كوسيلة للتغير السياسي أبرز تهديد للدولة، وقد أثبت الواقع السياسي في كثير من الدول أن استبعاد كل الحركات الإسلامية بالمجمل أجج العنف، وأدخل بعض الدول في أتون حروب أهلية، وفي المقابل يبقى هذا التيار هو الاستثناء من الطيف الإسلامي بشكل عام الذي يميل إلى المشاركة السياسية، وطور خطابه بمستوى حتى وإذا لم يرتقي إلى ما هو مطلوب إلا أنه أحسن بكثير مما كان عليه في بداياته، وحتى ما يحصل في بعض الحالات أو المناسبات من رفض للمشاركة في الانتخابات فإنه يبقى من داخل خيار المشاركة، فغالبا ما ترتبط أسباب الرفض بشروط ذاتية، أو ببعض الملاحظات المرتبطة بالإطار القانوني والتنظيمي، أو بصيرورة العملية الانتخابية، ولا ترتبط الأسباب أبدا بدراسة تمحيصية للشروط العامة، السياسية والدستورية، لخيار المشاركة المؤسساتية[1]. ومن

(1) – حمد منار، **الإسلاميون وخيار المشاركة في المؤسسات الرسمية**، على الرابط:
http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/1055

جهة ثالثة فإن كل محاولات تشويه هذا التيار باءت بالفشل، بل على العكس أكسبته المزيد من التضامن، لذلك يتوجب فتح المجال لهذا التيار للمساهمة في التنمية والتطور، خاصة وهذا هو الأهم أنه يمكن استغلاله بشكل جيد لتجاوز العصبيات الجهوية والعرقية في الدول التي لا تعرف تعددية طائفية مثل الدول المغاربية، فالعصبية الدينية تبقى كما يقول ابن خلدون هي أهم إن لم تكن العصبية الوحيدة الجامعة للعرب. والأحزاب ذات الخلفية الإسلامية، والتيارات الدينية بشكل عام هي الاستثناء العابر للقوميات وحتى الحدود، وهنا التعويل أكثر على الاتجاهات الدينية المعترفة بالحدود الوطنية، وهذا هو الغالب عليها تقريبا.

6- يشكل المجتمع المدني أهم مجال يمكن من خلاله استغلال سلبية "الأغلبية الصامتة"، حيث أنه يبقى المجال الأنسب لاجتناب السياسة وما يرتبط بها من تصورات سلبية تعززها الممارسة الميدانية، كما أن المؤسسات التقليدية يمكن التعويل عليها في تعبئة هذه الأغلبية الصامتة، ولكن بشرط حصر نشاطها في السياق المحلي، أو في السياق الوطني محل الإجماع. وهذه النسبة التي أصبحت خارج مجال اهتمام النخب السياسية، كونها صعبة التجنيد، كما أن مردود المجهود المبذول في سبيل ذلك لن يعود بالإيجاب عليها، لكنها تبقى في مقابل ذلك طاقة كبيرة أكبر حتى من تلك المشاركة في العملية الانتخابية، والاتجاه نحو عملية المأسسة هو من جهة أهم وسيلة لإرضائها، كما أن التكنوقراطية، في مختلف الحكومات يجب أن تكون نسبة قارة دائمة، بوصفها ممثل لهذه الفئة، والمجال المحلي هو الأكثر تأثير عليها لذلك يتوجب تكريس الآليات الديمقراطية على هذا المستوى من أجل تغيير مواقفها، والانتقال التدريجي بها، خاصة وأن التحولات في المنطقة العربية والمشاركة الكبيرة في الانتخابات في الدول التي شهدت تغيير جذري، كشفت عن إمكانية لتحرك هذه الفئة إذا ما شعرت بأهمية فعلها السياسي.

7- يجب عدم الارتكان للإصلاح القانوني واعتباره أساس الإصلاح السياسي، وهذا لا يعني إهماله بالمطلق، لأنه يبقى في الأخير ركن ثابت في أي عملية إصلاحية، ولكن يجب أن تترجم النصوص القانونية على أرض الواقع، وللوصول إلى هذا المستوى لابد من إشراك جميع القوى السياسية حقيقة وليس شكلا، في إنتاج الدساتير، حتى تجد تعبيرا عنها فيه يجعلها تشعر بجزء من المسؤولية في إنجاحه.